الفصل الثاني

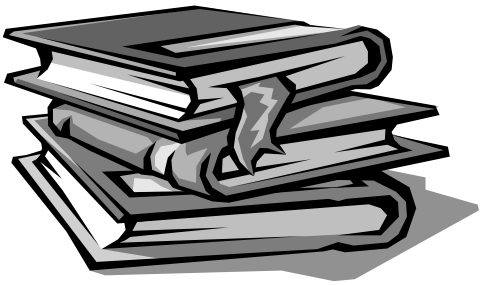

الفصل الثاني: الجامعة و التعليم العالي

أولا : المدخل النظرية للجامعة
ثانيا : أهداف الجامعة و وظائفها
ثالثا : التعليم العالي و الجامعي في العالم العربي
رابعا : التعليم العالي و الجامعي في العالم العربي

أولا : المداخل النظرية للجامعة

تعد النظرية السوسيولوجية الموجهة الأساسي لكل الدارسين، حيث تستمد هذه الأهمية من مكانتها و قيمتها بصورة أساسية، و لا غنى عنها على الإطلاق في مجال البحث الإجتماعي على المستوى النظري و الميداني [1].

من هنا كان الوقوف على أهم النظريات السوسيولوجية التي تناولت الجامعة في بحثنا هذا البنية الأساسية فيه، كون هذه النظريات بمثابة المداخل التي تحدد تموضع البحث من الوجهة النظرية، و تمنحه المصداقية في الطرح و المعالجة لما هو لاحق من عناصر.

وعلى الرغم من عدم وجود نظريات سوسيولوجية تتطرق للجامعة بصورة مباشرة، نجد أن غالبتها قد عالجت هذا الموضوع من خلال الإطار العام، الذي يتمثل في النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة، و عليه فسنحاول قدر الإمكان الإلمام بأهم آراء و أفكار الرواد و المفكرين في تناول النظام التعليمي و تحديدا " الجامعة "، و ستكون البداية من الإسهامات المبكرة المتمثلة في الإتجاه الوظيفي، الذي سعى إلى فهم قضايا التعليم و العلاقة الوظيفية بين التعليم و المجتمع، ثم التطرق لنظرية التحديث كإمتداد للإتجاه الأول، و التي جاءت لتوضح العلاقة المتبادلة و العوامل المفسرة لمختلف عوامل التنمية، و إعتبار المجتمع العربي نموذجا تأخذ به مجتمعات العالم الثالث في سبيل تحديثها، و لما كان التداخل و التكامل صفة لصيقة بالعلوم الإجتماعية، كان عرضنا لنظرية رأس المال البشري، ذات الطابع الإقتصادي في تحليل العلاقة بيت التعليم و التنمية، من خلال التركيز الجوانب الإقتصادية في العملية التعليمية، كما عرضنا الإتجاه الماركسي المحدث، الذي يرى أن هناك علاقة تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع و العمل و الوضع الطبقي، بالنظام التعليمي القائم بمختلف مؤسساته، خاصة منها الجامعة، لنقف أخيرا عند نظرية الأنساق الإجتماعية، التي ترى في الجامعة إحدى الأنساق المفتوحة التي بإمكانها لعب دور هام في تنمية المجتمع، و حل مشكلاته المتعددة.

1 – الإتجاه الوظيفي :

يعتبر النظام التعليمي أحد الأنظمة الفرعية للنسق الإجتماعي، أي المجتمع، لذا لا يمكن تحليله إلا من خلال وظيفته في تحقيق التكامل الداخلي بين مكونات هذا المجتمع، كما يعد أيضا نظاما أساسيا في بناء الإجتماعي ككل، يؤثر في جميع النظم الإجتماعية الأخرى، الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، و يحافظ على بقاء النسق و إستمراره؛ و منه كان إهتمام الرواد الأوائل لهذا الإتجاه بالنظام التعليمي بصفة عامة و الجامعة بصفة خاصة، محاولين إبراز وظيفتها الرئيسية في المجتمع و أهميتها، و كان ذلك تعبيرا عن خبرتهم الأكاديمية و التعليمية و العلمية، و ذلك دائما ضمن أطرهم الفكرية و النظرية المحافظة، و سنحاول الأن عرض بعض آراء هؤلاء الرواد في تحليل التعليم العالي و الجامعة، ممثلين في كل من :

دوركايم (E.Durkheim)، فيبر (M.Weber) و بارسونز (T.Parsons)

- **دوركايم (E.Durkheim) :**

تكمن أهمية النظام التعليمي بمختلف مؤسساته، و على رأسها الجامعة، حسب وجهة نظر دوركايم، في كون المكونات الداخلية لهذه المؤسسة تعمل على نقل القيم العامة التي من شأنها خلق التجانس و التضامن الإجتماعيين، كما تعمل على إكساب الفرد المهارات النوعية المتخصصة و الضرورية للمهام العملية التي سيقوم بها مستقبلا، أو ما يعرف عند دوركايم
بـ : " **تقسيم العمل** "، الأمر الذي يخلق نوعا من التعاون و التضامن الإجتماعي بين الأفراد.

- فيبر (M.Weber) :

تعتبر التنظيمات البيروقراطية محور تحليلات فيبر، حيث يرى أن المعاهد العليا و المدارس المتخصصة و الجامعات، هي تحدد طبيعة المجتمع (تقليدي، حديث)، من خلال الأنماط المختلفة من التعليم و التدريب التي تقدمها للأفراد، و هي التي تمنحهم المكانة الإجتماعية و المهنية في المجتمع؛

و من أبرز تحليلاته إهتمامه بالإختبارات الخاصة التي تعد قبل الحصول على الوظائف المهنية المختلفة، من خلال تحديد أسباب و مدخلات و مخرجات و أهميته هذه الإختبارات .

من أجل الحصول الكفاءة المهنية المطلوبة، و إعتبرها من أهم مقومات زيادة التخصص و مطلبا أساسيا للتقدم البيروقراطي العقلاني في المجتمع الصناعي .[2]

- بارسونز (T.Parsons) :

حظي التعليم الجامعي بأهمية بالغة ضمن تحليلات بارستونز السوسيولوجية للنظام التعليمي، و ذلك في إطار تحليله للنظام التعليمي في المجتمع الأمريكي خاصة، و الأوربي عامة، حيث إعتبر الجامعي " التنظيم الأم " الذي يمد جميع التنظيمات و المؤسسات الإنتاجية و الخدمية بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم بالكوادر و المهارات البشرية اللازمة لقوى العمل و الإنتاج [3] بمعنى أن الجامعة تكون هذه الكوادر من خلال غرس قيم العمل فيهم و تنمي دوافعهم له، و تمكنهم من إجادة و إتقان الأداء؛

كما نجده أيضا إهتم بالجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات من خلال التركيز على أهمية التدريب المهني و الفني لهذه الفئة الأكاديمية، بإعتبار هذا التدريب جوهر المعرفة الطبيعية و المهنية، و هو ما أسماه بـ : " تطوير الكفاءة المعرفية " [4].

و هكذا فإننا نلمس في تحليلات بارسونز الرؤية التحليلية الشمولية، قد يكون ذلك نتيجة معايشته للعديد من المشكلات الإجتماعية في المجتمع الأمريكي و عمله في المحيط الجامعي.

على الرغم من هذه الإسهامات الجادة لرواد هذا الإتجاه إلا أنه قوبل بالعديد من الإنتقادات لعل أهمها :

- إعتبارها الجامعة نسقا لحفظ التوازن و ميكاينزم للتكامل، و أهملت في المقابل ميكانيزمات الصراع و التنافس و مالها من دور فعال في خلق الإبداع و التجديد في المراحل التعليمية
- إهمال الدور الثقافي للجامعة في إعادة إنتاج المعرفة و نشرها، و تركيزها فقط على إمداد المجتمع بالإطارات و الطاقات المؤهلة .

2 – نظريـة التحـديث :

حضيت نظريـة التحـديث بإقبـال كبير من طرف المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم و التحديث و التنميـة، من خلال إبرازها لأهميـة المؤسسات الإجتماعية و التعليمية و على رأسها الجامعـة، فهي تقوم بعمليـة التجديد في مختلف جوانبها و التأكيد على أهمية التحولات في أنماط السلوك و القيم، و تؤكد على الإهتمام بالنظام التعليمي من أجل تكوين عناصر بشرية قادرة على إستعاب التكنولوجيا و التعامل معها و هكذا أظهرت تحليلات أصحاب هذا الإتجـاه في شكل إسهـامات سوسيـولوجية و سيكولوجية، و سنعرض أراء و أفكار أهم روادها .

- دافيد ماكيلاند (D.Mecleland) :

حاول ماكيدلاند قياس معدلات توجيه الأبحاث في المجتمع و مدى تأثيره على عملية التنمية، و حاول أيضا إبراز قضيـة نقل نماذج الشخصية في الدول المتقدمة القادرة على تحقيق التقـدم و الراغبـة في التحـديث، " و التركيـز على متغيـرات سيكولوجيـة كالإنجـاز، و الدافعيـة و القيم و المعتقدات، و إعتبارها أهم سمات الشخصية التحديثية التي يجب نقلها و تبينها في الدول النامية لتحقيق التنمية " [5].

- إيليكس إنجلز (A.Inkeles) و دفيت سميث (D.Smith) :

تمثلت إسهامات هذين المفكرين في تحليلها لدور المؤسسات التعليمية، كالجامعة، لتحديد العلاقة بين التعليم و التنمية، و إنطلق من كون التحديث عملية إكتساب أكبر عدد من السكان لسمات و إتجاهات و قيم مثل الخبرة و الرغبة في التغيير و التجديد.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية، إهمالها للخوصصية السوسيوثقافية لمختلف المجتمعات النامية، و تحديدها للعلاقة بين التعليم و التنمية و التحديث في مجرد إكتساب سمات معينة، فيه إهمال و تجاهل للشخصية في هذه الدول، و إعتبارها شخصية سلبية .

3 – نظرية رأس المال البشري :

تناولت هذه النظرية التعليم من منظور إقتصادي، فقد جاءت تحليلاتها للعلاقة المتبادلة بين التعليم و مخرجاته من القوى العاملة، بإعتبارها إستثمار لرأس المال البشري، نوعا من الإستثمار الإنتاجي و كأحك الأسس لعملية التنمية الشاملة .(6)

و تعد آراء الإقتصادي الأمريكي ثيودور شولتز (T.Schults) من أهم الأفكار البارزة لنظرية رأس المال البشري، حيث أشار إلى ضرورة إعتبار مهارات الفرد و معرفته شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الإستثمار فيه، حيث أطلق على التعليم إسم رأس المال البشري، طالما أنه يصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه، يمكن بيعه أو شراؤه، أو معاملته كحق مملوك طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة إقتصادية .(7)

و عموما فإن شولتز يرى أن الإعتراف بالفرض الإقتصادي للتعليم لا يعني نفي الفرض الثقافي له، فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية فإن هناك بعض أنواع التعليم التي من شأنها تحسين طاقات و قدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم و وظائفهم.

و من منظور أخر فإن هذه النظرية تأتي لتؤكد المقولات و الدراسات التي تعتبر بأن القوة المحركة للنمو الإقتصادي هم البشر، فالتعليم أساسا يتيح لعملية الإنتاج بكاملها أن تستفيد من العوامل الخارجية الإيجابية، فالمتعلمون هم الأقدر على إستخدام رأس المال المادي، و من ثمة تزيد إنتاجيتهم و يصبح بإمكانهم إستنباط أشكال جديدة و أفضل للإنتاج، و بإمكانهم أيضا إيصال ثمار تعليمهم إلى زملائهم في العمل، فيفيدون و يستفيدون و يصبحون أكثر إنتاجية. (8)

و يمكن الإشارة هذا إلى نقطة مهمة ترتبط بإرتفاع المردود الفردي و الإجتماعي للتعليم بمختلف مؤسساته، أنه محصلة للإنفاق على التعليم إنفاقا إنتاجيا إقتصاديا، و ليس مجرد إنفاق خدمي إستهلاكي، و عليه فإن النظام التعليمي بمختلف مؤسساته يعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية و عنصرا مهما من عناصر الإستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة.

4 – الاتجاه الماركسي المحدث :

ترى الماركسية المحدثة أن التعليم هو الركيزة الأساسية لإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية و الإقتصادية في المجتمع، و عليه فإن موقع الأفراد في البناء الإجتماعي و وضعهم الطبقي يتحدد تبعا لوضعهم التعليمي، ليصبح التعليم بذلك أداة للتصنيف و الإنتقاء لإضفاء على الأوضاع التي سبق تحديدها طبقيا، و من النظام التعليمي وسيلة لفرض القوة و الهيمنة في يد الطبقة الحاكمة لتعمل على إنتاج إيديولوجيتها، و لهذا ينتهي الأمر بالفقراء إلى ترك مستقبلهم في المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعة، و فيما يلي عرض لأهم أفكار رواد هذا الإتجاه .

- **لويس ألتوسير :**

تعتبر تحليلات لويس ألتوسير من أبرز المحاولات الجادة في فهم و تحليل العلاقة بين النظام التعليمي و أسلوب الإنتاج و العلاقات السائدة في المجتمع، و إعتبره مكونا من مكونات البناء الفوقي الذي يتشكل بواسطة البناء التحتي، حيث إنطلق من فكرة رئيسية مفادها : " أن

إستمرارية الطبقة الحاكمة في المواقع السيطرة يتطلب إعادة إنتاج قوة العمل " [9]، و ذلك من خلال عمليتين أساسيتين هما :

ـ إعادة إنتاج المهارات الضرورية من أجل الحصول على قوة عمل فعالة .

- إعادة إنتاج إيديولوجيا الطبقة الحاكمة .

و بهذا تصبح مهمة التعليم هو توفير اليد العاملة ذات الكفاءة التكنولوجية، و تكريس غرس إيديولوجية الطبقة الحاكمة، في عقول الطلبة، و يمثل هنا ألتوسير دور ذلك المدرس في المدرسة الذي يقوم بتلقين تلاميذه سبل الخضوع و الإعتراف بشرعية و حقوق الطبقة الحاكمة، و يسقط نفس العملية على الجامعة.

- **هاربرت جينر :**

لم تبتعد أفكار جينر عن ألتوسير كثيرا، غير أنه قام بتحليل خصائص قوة العمل التي يتطلبها النظام الرأسمالي، الذي يقوم في الأساس على ملكية وسائل الإنتاج و تحقيق الربحية على حساب إستغلال العمال، و في إحدى دراساته على مجموعة من الطلبة

و جد أن المؤسسة التعليمية تعمل على تعزيز و ترسيخ سمات شخصية معينة، كالخضوع و السيطرة، و هي سمات تتطلبها الرأسمالية في حفاظها على قوة العمل؛

و خلص جينر إلى أن وظيفة التعليم تبتعد عن توفير المتطلبات التكنولوجية المتزايدة للإقتصاد و تمحورت في وظيفة أساسية هي تنافس جماعات المكانة على الثروة و القوة و الهيمنة، و بهذا تتنحى المؤسسة التعليمية عن مهمة نقل المعرفة و التكنولوجيا، إلى مهمة أخرى هي غرس مبادئ و قيم تتفق و ما تتطلبه الرأسمالية.

- **بياربورديو و كلودباسرون :**

لعل دراسة بورديو و باسرون الأقرب في تناولها لوظيفة الجامعة، في إعادة إنتاج الثقافي للمجتمع كمحاولة لوضع النظام التعليمي بصورة عامة بمختلف مؤسساته، في إطار الطبيعي في بناء علاقات القوة، و عليه إعتبر الباحثان النظام التعليمي كلية بناءا فوقيا يعكس العلاقات الإجتماعية و الإقتصادية القائمة في المجتمع محددة في الزمان و المكان، و يقصد أن بإعادة الإنتاج الثقافي، نقل ثقافة الطبقة الحاكمة بهدف الحفاظ على أبعاد الضبط و السيطرة على باقي الطبقات الأخرى و بهذا تصبح المؤسسة التعليمية مجرد وسيلة دعم الفئات الحاكمة من خلال إضفاء الشرعية على أوضاعها بواسطة النجاح و التحصيل الدراسي فننحصر بذلك دور النظام التعليمي في إعادة إنتاج البناء الطبقي في المجتمع.

و عليه نستنتج أن أصحاب هذا الإتجاه قد حددوا دور النظام التعليمي في المجتمع بما فيه الجامعة، في إعادة الإنتاج الإجتماعي، أي إعادة الإنتاج علاقات القوة و تكريس اللامساواة الإجتماعية بين طبقة حاكمة تملك زمام هذا النظام (التعليمي)، و أخرى لا يحق لها التطلع لتحقيق درجات عليا من التعليم .

5 – نظرية الأنساق الإجتماعية :

تعود هذه النظرية إلى بداية الخمسينات حيث ظهرت أول الأمر عند علماء البيولوجيا، عن طريق ما يسمى بنظرية الأنساق العامة، ثم إمتدت إلى علماء الإجتماع و النفس و التربية، و يعتبر شارلزبروو (C.Berrow) من أبرز رواد هذه النظرية، حيث حاول إستخدام هذه النظرية في دراسة القوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعية التعليمية محللا البناءات الداخلية ومدى الدور الذي تشكل به التنظيمات الآراء و الإتجاهات وسلوكات أعضاءها

و عموما يرى رواد هذه النظرية، أن الأنساق المفتوحة تؤدي دورها في عمليات التنمية و حل مشكلات و قضايا المجتمع المتعددة، و يرون في الأنساق المفتوحة التي تتفاعل مباشرة مع بيئتها، و يركزون عليها في دراساتهم و تحليلاتهم للمؤسسات التعليمية مثل المدارس و الجامعات، مؤكدين على أنه يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية، بدون إنفتاحها و تعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها، عكس الأنساق المخلقة التي يتاح لها ذلك؛ (10)

و قد أستخدمت هذه النظرية في العديد من الدراسات التنظيمية المتنوعة، فعلم إجتماع التربية تطور بتطور النظرية السوسيولوجية لعلم إجتماع التنظيم، فظهرت دراسات ركزت على تحليل العلاقات بين التنظيمات و المؤسسات التعليمية و الأكاديمية الجامعية و بين المؤسسات الإجتماعية و الصناعية و الإقتصادية التي توجد في المجتمع، و ذلك محاولة لتبيين طبيعة العلاقة بين الجامعات كأنساق الجامعات مفتوحة و دورها في تنمية المجتمع، حيث أن هذه المؤسسات تعتمد على مصدر المدخلات (Inputs) في المجتمع التي تعتبر محور العملية التعليمية، كما تعتبر مخرجات (Ouputs) المؤسسات التعليمية عنصرا أساسيا لتوضيح نوعية العلاقات المتبادلة، فهي تؤثر و تتأثر بالبيئة الخارجية التي تتواجد بها، و قد فصل محمد قاسم القريوتي في هذه العناصر كالتالي : (11)

العنصر الأول : المدخلات، و تتكون من العناصر البشرية كالطلبة و أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و الموظفين من مختلف الفئات، إضافة إلى العناصر المادية المتمثلة في المباني و قاعات التدريس و المختبرات و التسهيلات الأخرى من مطاعم و مكاتب ... إلخ،

أما المدخلات التكنولوجية فتشمل أساليب التدريس المتبعة و التجهيزات الفنية المساعدة في ذلك، و هناك أيضا المدخلات المعنوية ممثلة في القوانين و الأنظمة و السياسات و الأدلة التنظيمية التي توضح سياسة القبول بالجامعة و التدريس و واجبات الطلبة و العاملين بها .

العنصر الثاني : العمليات و الأنشطة، التي تتم داخل هذه المؤسسة التعليمية، و تشمل العمليات الإدارية من تخطيط و توجيه الرقابة و إعداد موازنات مالية لتحويل المدخلات إلى مخرجات، و فيها يتم إعداد الطلبة كخرجين حيث يتم تأهيلهم في مختلف التخصصات، كما تتجه الجامعات إلى إعداد الدراسات و البحوث التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و الاستشارات التي تقدمها مراكز البحوث و يستفيد منها المجتمع،

العنصر الثالث : البيئة الخارجية، و تشمل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي كجهة حكومية معينة بالإشراف العام على الجامعة، و مؤسسات التوظيف المختلفة، و مراكز البحوث، إلى جانب أولياء أمور الطلبة و المؤسسات المحلية التي تتعاون مع الجامعة و تؤازرها و ما لهذه العناصر من تأثير على الجامعة خارجيا.

و يضيف القريوتي عنصرا رابعا هو من الأهمية بمكان و هو التغذية العكسية أو الراجعة، و هي عبارة عن المعلومات التي يتداولها كل من لهم علاقة بالجامعة و مخرجاتها حول نقاط القوة و الضعف، و هي أمور لابد للجامعة من دراستها و الإهتمام بها لإتخاذ الإجراءات اللازمة و الكفيلة بتصويب نقاط الضعف إن وجدت و تعزيز نقاط القوة بها .

و بناءا عليه فإن هذه العناصر المكونة للجامعة و بيئتها و الأمثلة التوضيحية عن كل منها، نتيجة لتوضيح أن الجامعة هي نظام مفتوح، يجب عند دراسته الإلمام بكل هذه العناصر و عدم إهمال أي عنصر منها، فبقدر ما يكون الإهتمام بكافة هذه العناصر موجودا بقدر ما تكون إمكانيه تطويرها و تفعيل دورها في المجتمع .

و على إختلاف هذه المداخل في نظرتها للجامعة و التعليم الجامعي، فإن هذه الدراسة تتجه لتبني مدخل تكاملي يجمع بين هذه المداخل، أو بالأحرى يحاول التوفيق بين وجهات النظر تلك للتعليم الجامعي ليكون هذا المدخل وسيلة ننشد بها تموضع الدراسة بين هذه النظرية لا غاية بحد ذاتها .

ثانيا : أهداف الجامعة و وظائفها

1- أهداف الجامعة .

إن كل مجتمع يؤسس جامعتـه بناءا على مشاكله الخاصة و تطلعاته و إتجهاته السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، فالجامعة المتحذرة في عمق النسيج الإجتماعي غير المنغلقة على ذاتها و المتفتحة على العالم الخارجي يجب أن تقوم بدور هام و رئيسي في التجديد و الإتصال في المجتمعات التي تنشد التنميـة، و يجب أن تكـون أحـد الباعثين الأساسيين في بناء الأمة و ترسيخ ثوابتها و ترسيخ خصوصيتها الحضارية.

و لقـد حدد حامـد عمار عشر خصائص للجامعـة حتى تـؤدي هذه الأخيرة رسالتها و مهمتها التي أنشأت من أجلها، و هي : [12]

- جامعـة لعناصر التميز في إعداد النخب ... و إعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية و في السياق المجتمعي العام .
- جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف و مهن متخصصة.
- جامعة لشتات المعارف التي يقتصر نموها منعزلة في إمتدادات خطية، و إنما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها ببعض، من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية

لمجالات المعرفة .

- و فيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصيتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم و المعاني والمصائر الحياتية، و مع الثقافات الإنسانية الأخرى .
- و هي جامعة لمختلف منتجات الفكر و التصور و الخيال الإنساني .
- و هي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة و المحركة لوعي المتعلم، و عيا بالنفس، و وعيا بهموم الحاضر و تحسبا لإحتمالات المستقبل و تغيراته.
- و هي جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها، كما أنها المسؤولة في الوقت ذاته عن تأثير الإيجابي في مسيرته.
- و فيها يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية و المكنات الإجتماعية و الإستطاعات الذاتية، و مهارات العمل و قيمه و عاداته.
- و الجامعة كذلك مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية، من حيث توسيع مشاركة الطلبة في تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة و الطلاب، و من خلال التنظيمات و الإتحادات الطلابية، و من خلال مصادر و فنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهمومهم و مشاكلهم...
- و فيها يتلقى جماعة الأساتذة، معلمين موجهين يمثلون فريقا من فرسان العلم يتبارزون مع مجالات تخصصهم و مع الحياة بأسلحة المعرفة و البحث العلمي، و تتكامل أسلحتهم مع معارك المعرفة و تتألف مدارسهم الفكرية في خدمة طلابهم تعليما و تعلما، محاضرة و مناقشة و حوارا، كما تتكامل في خدمة مجتمعهم إنتاجا للمعرفة و نشرا لها مشورة و عملا لحل مشكلاته.

إن هذه الخصائص هي التي تجعل الجامعة بالفعل منارة للعلم و قطبا ثقافيا أسسه المجتمع لتحقيق أهدافه، خاصة تلك التي ترمي إلى تغيير أوضاع قائمة، أو تحسين المستوى العام للمجتمع ككل، و فيما يلي أبرز الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها :

- نقل المعرفة و تطويرها، عن طريق التدريس في مراحله العادية و العالية، و كذا الإضافة لها عن طريق البحوث المتصلة بالعلوم الإنسانية و التطبيقية، و البعض الأخر و هذا بهدف تثقيف المجتمع .
- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا، حيث أن البعض يقوم بمهام البحث و التدريس، و البعض الأخر يقوم بمهام البحث و العمل في مؤسسات أخرى.[13]
- تزويد القطاع العام و الخاص الإقتصادي بحاجاته من المهرة، [14] و هذا من خلال إعداد المهرة المختصين الأكفاء اللازمين للتنمية و المتمسكين بالقيم الوطنية .
- إعداد التخصصات المستقبلية التي تمليها تطورات العلم و إحتياجات العصر . [15]

إن هذه الأهداف هي مبلغ كل الجامعات العربية، على الرغم من بقاء بعضها مجرد أمنيات و أمال تسعى لتحقيقها، لكن ذلك لن يتأن إلا بوجود مصادر رمادية ضخمة لتمويلها، و قيادات كفاءة و فاعلة و واعية لتسييرها، و كذا جو أكاديمي ينعم بالحرية والإستقلالية بغية اللحاق بركب الدول المتطورة التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

2- وظائف الجامعة:

و حتى تبلغ الجامعة أهدافها فهي تقوم بعدة وظائف، و على الرغم من اختلاف المعالجات العلمية في تقسيمها و وظائف و أدوار الجامعة، إلا أن المضمون في كل هذه التسميات يكاد يكون واحدا فالجامعة لها ثلاث وظائف رئيسية ندرجها تحت العناوين التالية :

أ- إعداد المهارات المتخصصة :

إن تقدم الجامعة تعليما عاليا و متخصصا يميزها عن التعليم العام، فهي تنمي لدى الطلاب الإتجاه الصحيح نحو التخصص و المعرفة بصفة عامة و تزودها بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم .

و يمكن النظر للجامعة من زاوية أخرى و هي إنتاجها للقوى البشرية المدربة، لتصبح بذلك مؤسسة لإنتاج الكفاءات و المهارات التي سيعتمد عليها المجتمع مستقبلا في تحقيق تنميته و تطوره و هي أيضا مكان للإستثمار الموارد البشرية، حيث أن إعداد مهندس أو طبيب أو مدرس يحتاج إلى وقت طويل قد يصل إلى 25 سنة و أكثر؛ (16)

إلا أن المشكل الذي تصادفه الجامعات على إختلاف مستوياتها هو ما تعلق بربط مجالات العمل بالتخصص الجامعي، و كيف تستطيع الجامعة أن تعد الخرجين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة، و على الرغم من أسلوب التنبؤ الذي انتهجته بعض الجامعات في العالم بحجم القوى العاملة المتخصصة، إلا أن هذا المشكل لا زال قائما، و للتقليل من حدة هذا المشكل نجد أن التعليم الجامعي المعاصر قد إتسعت وظيفته هذه (أي إعداد المهارات) لتشمل مهمة التدريب، فلم تعد الجامعة تكتفي بإعداد المهنيين فقط، بل أخذت على عاتقها مهمة تدريبهم بعد إعدادهم و هكذا يتكامل الإعداد و التدريب كوظيفة رئيسية للجامعة .

ب – البحث العلمي :

يعتبر البحث العلمي من الوظائف الرئيسية للجامعة، فمن خلال أنشطة البحث العلمي تلعب الجامعة دورها في إنماء المعرفة و تطويرها، فلا يمكن أن يكتمل كيان الجامعة إذ ما هي أهملت البحث العلمي أو لم تستوفه حقه، فهذا الأخير يساهم في الكشف عن مواطن الخلل في المجتمع، و يساهم في وضع الحلول للمشاركة التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية.

و هنا يقع على عاتق المحاضر الجامعي مسؤولية البحث إضافة إلى مهمة التدريس، الذي من شأنه رفع مستوى المعرفة و بالتالي المساهمة في عملية التنمية، كما هو مطلوب منه تشجيع طلبته في مساعيهم البحثية، إضافة إلى إرشادهم و الإشراف عليهم . (17)

ج – تقديم الخدمات للمجتمع نشر الثقافة :

تشكل الجامعة رصيدا من الخبرة يمكن إستغلاله من قبل الحكومات و القطاع الخاص، فهي تقدم الخبراء و الإستشاريين في شتى المجالات من شأنها المساهمة في تنمية و تطوير المؤسسات التي يعملون بها و يضعون الحلول للمشاكل التي قد تعترضهم، و هي وظيفة قلما نلمس آثارها في بلداننا، بل إننا مازلنا بعيدين عن تحقيق ذلك التعاون بين الجامعة و مؤسسات المجتمع المختلفة.

كما تقدم الجامعة خدمات من نوع آخر، و هو نشر الثقافة و العلم، فهي مركز الإشعاع الثقافي للمجتمع، و هي المكان الذي تصقل فيه شخصية الفرد و تتشبع بالقيم الوطنية و المبادئ الأساسية التي من شأنها أن تجعل هذا الفرد قادرا على تحمل المسؤولية أينما كان و أينما حل و هي تشجع فيه روح المبادرة و الحوار و الديمقراطية في التعامل مع الآخر، و من أجل توطيد العلاقة بينها و بين المجتمع نجدها تسعى جاهدة بمختلف عناصرها و هياكلها إلى إنجاز المجلات

و الدوريات و الأبحاث و العمل على نشرها لتعميم الفائدة منها ليس فقط على مستوى الطلبة بل على المستوى العام للمجتمع.

و عليه فإن إعداد المهارات المتخصصة التي ستزود كافة قطاعات المجتمع بالكوادر ذات الكفاءة العالية من جهة، و تنشيط فعاليات البحث العلمي داخل أسوارها و خارجها من جهة ثانية، و العمل على مد جسور بين هذه المؤسسة و محيطها من خلال الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمجتمع و تعمل على نقل ثقافة الأمة و تطويرها من جهة ثالثة، سيجعلها لا محالة رافعة من روافع التقدم في المجتمع، و هو ما تحاول جامعات العالم الغربي و العربي تحقيقه من خلال التعليم العالي الذي تقدمه للأجيال و هو ما سنتعرف عليه في العنصر التالي .

ثالثا : التعليم العالي و الجامعي في العالم الغربي .

يعتبر النظام التعليمي العالي في العالم الغربي ذو نشأة كلاسيكية تقليدية، فقد كان هذا الأخير سابقا للثورة الصناعية في غرب أوربا و موجها لتعليم الطبقة الأرستقراطية و الإقطاعية و طبقة رجال الدين و النبلاء، فكانت نشأة جامعة أكسفوردو كمبردج في إنجلترا، و جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، و كان التعليم بها منصبا حول أمور الدين و المهن الأدبية . (18)

إلا أن الملاحظ لوضعية الجامعات الغربية اليوم يجدها تتطور بصورة سريعة و تكثف من إهتماماتها و وظائفها و تنوع من أهدافها المجتمعية مواكبة بذلك حركة التقدم الصناعي و العلمي الحاصل، محدثة ما يسمى بالثورة التعليمية، ثورة لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية، التي حدث في العالم الغربي أواخر القرن الثامن عشر، و إمتدت آثارها إلى القرن التاسع عشر، و على العموم فسنحاول إبراز أهم معالم التعليم العالي و الجامعي في هذا العالم من خلال تقسيمه إلى أربع نماذج هي : النموذج الأوربي و الياباني و السفياتي و الأمريكي .

1 – النموذج الأوربي :

يهتم هذا النموذج بالجامعات القديمة في أوربا، مثل السربون، ليون، قرونبل، هايدلبرغ، و هي جامعات تحتفظ بعراقتها في دراسة الأدب و القانون و الحضارة، لكن التقدم العلمي و التكنولوجي لأفرز ظهور مؤسسات أخرى للتعليم العالي لها مكانة كبيرة في المجتمع، و هي ما يسمى بالمدارس الكبرى، مثل المدرسة البوليتكنيكية (أو المتعددة التقنيات) و هي عبارة عن مدارس عليا متخصصة تعد المتخصصين في العلوم و الإدارة، وعادة ما تشترط عامين كاملين بعد البكالوريا للإلتحاق بها .

و يمكن إبراز أهم خصائص و مميزات هذا النموذج في النقاط التالية :

- الإنتقائية قبل دخول الجامعة، ففي بريطانيا مثلا يتوقف القبول في الجامعة على عدد الأماكن المتاحة في الجامعة، و في بعض الجامعات تشترط إجتياز إختبارات لطلابها للإلتحاق بها، [19] و دفع إستحقاقات الدراسة بالجامعة.

حيث يقترحL' ARROW هنا نموذج الجامعة "كمصفاة " لتقديم أفراد على مستوى أجود و نوعية أفضل و ذلك بالحد من مجانية التعليم و المبالغ الزهيدة التي يدفعها المترشحون للدخول إلى الجامعة ، و الذي آدى إلى تدفق أعداد كبيرة من حملة الشهادات العليا.[20]

- المركزية في الإدارة، حيث نتولى الدولة تمويل و تخطيط و تنظيم مؤسسات التعليم العالي .
- تتمتع معاهد التعليم العالي في أوربا بدرجة أقل من الحرية الأكاديمية التي تتمتع بها مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يعود ذلك إلى مركزية الإدارة أو محافظة هذه المؤسسات على ما يسمى بالتقاليد الجامعية العريقة.
- نتيجة للنظام المركزي فإن البرامج الدراسية تتميز بعدم محاولة تطويرها أو تجريبها، لأن كل جامعة أو معهد ترتبط بغيرها من الجامعات و يصعب بذلك تغيير البرامج أو تعديلها إلا بموافقة الجهة المركزية .
- الإهتمام بالجوانب المعرفية في التحصيل أكثر من الجوانب البحثية و العلمية، فالتعليم الجامعي في فرنسا مثلا يعتمد على المعرفة النظرية و المنفردة اللفظية على حساب الإهتمام بالمضمون و إيصال الأفكار بقيمة عملية أو وظيفية، و يعكس ذلك على خريجيه، فهم لا يجدون مكانا لهم في المجتمع إلا في مجالات التدريس حيث يمكنهم بيع التعليم النظري المجرد [21]

2 – النموذج الياباني :

إهتم اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين بجمع خصائص و مميزات النماذج الأوربية، و من ثم إتجهت إلى تشجيع الجامعات على العمل في مجال البحوث و تحقيق نظم لإدارة جامعات أكثر تطورا، و يمكن أن نوجز أهداف التعليم العالي و الجامعي في اليابان في المجالين الرئيسيين التاليين :

أ – تخريج الكوادر الفنية و المهنية التي تحتاجها المصانع و الشركات و الحكومات و المستشفيات.

ب – إنشاء المراكز البحثية المتخصصة لمختلف الفروع في العلوم البحثية و التطبيقية و حتى الإنسانية، لتلبية حاجات الصناعة و الدولة و المجتمع ككل. [22]

و عليه فإننا نلمس سعي الجامعات اليابانية لتطوير النظام التعليمي بصفة عامة و توجيه السياسات العامة للتعليم الجامعي نحو حل مشكلات المجتمع المحلية، و لا أظن أنه يختلف إثنان حول كفاءة و فعالية الإطار الياباني كأحد أهم مخرجات هذا النظام .

3 – النموذج السوفياتي :

لعل أهم ما يميز النظام التعليمي العالي في السوفيات هو تكافؤ الفرص أمام القاعدة العرضة من السكان، و لذلك فإنه يعتبر تعليما جماهيريا و ملكا للدولة و موجها من طرفها، و يمكن عرض أهم خصائص هذا النظام في النقاط التالية :

- هناك درجة كبيرة من المركزية في إدارة التعليم العالي في معظم المؤسسات.
- تعدد الجامعات دارسين للإنسانيات و متخصصين في العلوم البحثة، أما المعاهد الفنية (المتعددة التقنيات) فهي تعد المختصين في كافة الفروع .
- تعد خبرة العمل لمدة سنتين في مواقع الإنتاج، شرطا من شروط الإلتحاق بالجامعة و المعاهد العليا.
- الإهتمام بالتربية العملية من خلال إدخال الطالب في فروع الصناعة نظريا و عمليا.
- نظام تعليمي موحد، بمعنى تقديم نوع واحد من التعليم لكافة أبناء المجتمع .
- تنمية الروح الجماعية و تشجيع الخدمة الإجتماعية لدى الطلبة و إجتماع المصلحة الفردية مع مصالح المجتمع ككل .
- من الخصائص أيضا ربط التعليم بالتخطيط الإقتصادي تحت إشراف سلطة مركزية عليا موحدة الأسلوب في كل أنحاء البلاد .
- توحيد المساعي بين المؤسسات التعليم و المجتمع فكلاهما يعمل تحت ظل الدولة . [23]

من جملة هذه الخصائص نست جهود و تطلب النظام التعليمي العالي و الجامعي و ابتعاده عن التجديد و مواكبة العصر، فسيطرة الدولة على هذا النظام، و توليها زمام تسييره قد حد من سبل تطويره و عصرنته، و الإكتفاء بتوفيره لغالبية أفراد المجتمع على حد سواء، كما أن إعتماد التعليم الموحد قد يساهم في الإبتعاد عن التخصصات العليا من جهة، و كبت روح الإبداع و الإبتكار لدى الطلبة المتوقفين من جهة أخرى .

4 – النموذج الأمريكي :

شهد التعليم الجامعي الأمريكي نموا هائلا، لدرجة أنه أصبح يضم ما يزيد على 40% من طلاب التعليم الثانوي، و هي نسبة عالية بالنسبة لأي دولة أخرى. [24]

إلا أن هذه الأعداد الكبيرة قد فرضت على الجامعات و المعاهد التفكير في إجراء تدابير هذه الأعداد خارج أسوارها، كنشر برامجها من خلال التلفزيون التعليمي و إستخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة لبث البرامج التعليمية داخل الجامعة لتنشر خارجها ؛

و من أبرز العوامل التي ساهمت في تطوير نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

- إقتناع صانعي القرار في السياسة الأمريكية بدور الجامعات في تحقيق الإزدهار الإقتصادي و الصناعي و التكنولوجي .
- تحديث هذا النظام حيث يكون قادرا على التفاعل مع النماذج الأوربية للجامعات، خاصة في وظيفة البحث العلمي .
- تبني الجامعات الأمريكية السياسات التعليمية الحديثة و المتطورة، و عدم نظرتها للجامعة مفصولة عن باقي المراحل التعليمية .

هذا و نجد أن النظام التعليمي الجامعي، يخلق نوعا من التنافس و التعاون بين الجامعات و المؤسسات الإجتماعية و الصناعية و التجارية و الإقتصادية، و هذا ما عزز دور الجامعات في الإستفادة من عمليات التمويل المستمر لأبحاثها العلمية مما إنعكس على تطوير المجتمع الأمريكي و تحديثه، لتنجح الجامعات الأمريكية في إستقطاب الكوادر الفنية و العلمية و الأساتذة سواء من الدول الغربية و حتى دول العالم الثالث، لما تقدمه من ضمانات تشجيعية و حوافز مغرية .

كما أن أهم سمات التعليم العالي و الجامعي، الحرية الأكاديمية و الصلاحيات الجامعية لأفرادها و السعي الدائم و المتواصل لتطوير المناهج الدراسية الجامعية، و ربطها بما تتطلبه إحتياجات المجتمع المحلي كما نجد منافسة مستمرة بين مؤسسات البحث العلمي و الجامعات سواء في القطاع العام أو الخاص بهدف تحديث أساليب البحث العلمي و نظم الإدارة الجامعية. (25)

و منه نلمس المواكبة المتواصلة للوتيرة المتسارعة للتغيرات الحاصلة في العالم، للنظام التعليمي العالي، و سعيه الدائم لبلوغ دور الزيادة في تنمية المجتمع و تحديثه و تحقيق الرفاه للمجتمع، فهل التعليم العالي في الوطن العربي على مستوى الوتيرة ؟
هذا ما سنحاول الكشف عنه في العصر الموالي .

رابعا : التعليم العالي و الجامعي في العالم العربي .

1 – لمحة تاريخية و إحصائية :

لقد كان التعليم الجامعي تراث له مؤثراته الثقافية و الحضارية، ليس على مستوى العالم العربي فقط، بل كان أحد عوامل النهضة الثقافية و الفكرية التي شهدتها الدول الغربية منذ العصور الوسطى، و تجدر الإشارة هنا إلى أن التعليم العالي في العصور الوسطى بالعالم العربي قد إتسم بطابعه الإسلامي و المحافظة على المبادئ و التقاليد الإسلامية، حيث تصدت المراكز العلمية العليا حينها لحركات التغيير و التحديث و الغزو الثقافي القادم من الغرب، و كان الأزهر الشريف أهم نموذج علمي إسلامي في تحقيق ذلك [26]، و مع بداية العصر الحديث إتجهت الدول العربية إلى تشييد الجامعات و المراكز العلمية بهدف تطوير هذا النظام، حيث ترجع النشأة الحديثة للجامعات في الوطن العربي، إلى عهد محمد على باشا بمصر مع أواخر القرن التاسع عشر، حيث أقام العديد من المدارس المتخصصة مثل المدارس المهنية و مدارس الطب و الصيدلة و الزراعة و غيرها مع الإهتمام بالدراسات العليا لتعزيز العملية التعليمية الجامعية و الإسهام في تطوير عملية التخصص المعرفي و الثقافي.

إن حداثة التعليم الجامعي في الوطن العربي، جعلته يعتمد على فلسفة و مناهج البلدان المتقدمة في إعداد البرامج، و لقد وصل عدد الجامعات بالوطن العربي سنة 1992 إلى 112 (10 جامعات قبل سنة 1950، 23 جامعة في الفترة 1950 – 1969 – 79 جامعة في الفترة 1970 – 1992) و كان هذا النمو السريع تحقيق جملة من الأهداف منها : [27]

- توفير التعليم العالي للأجيال و ذلك لإمداد بلدان الوطن العربي بالقوى العاملة المؤهلة في الميادين العلمية المختلفة .
- العمل على تطوير البحث العلمي و التقني لكونه ركيزة أساسية لدعم و نجاح مخططات التنمية .
- القيام بنشر المعرفة و الثقافة لترقية الكثافة المعنوية في هذه المجتمعات .

إن النمو في الهياكل هذه قد رافقة تطور ملحوظ فيما يخص عدد المسجلين بالجامعات العربية سواءا تعلق الأمر بمستوى التدرج أو ما بعد التدرج، و هو ما يوضحه أكثر الجدول رقم (1)، كما نجد أن مكانة المرأة قد إرتفعت بالنسبة للذكور في العديد من البلدان العربية، بحيث أصبحت تفوق 40 % ، و الجدول رقم (2) يعطينا صورة هامة حول ديناميكية التغيير الجارية في الوطن العربي .

الجدول رقم (1) : عدد الطلبة المسجلين بالبلدان العربية .

	عـــــدد الطلبـــــة	
	التـــــدريج	الدراســـات العليـــا
1979	1017,3	51,64 (4,8 %) *

1984	1470,7	78,57 (5,07 %) **

المصدر : محمود بوسنة، تأملات حول تطوير التعليم العالي في الوطن العربي و مدى مساهمته في عملية التنمية، نقلا عن صبحي قاسم (1988).
(*)،(**) نسبة طلبة الدراسات العليا بالنسبة إلى مجموع طلاب الجامعات العربية.

الجدول رقم (2): عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات في بعض البلدان العربية

البلد العربي	عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة سنة (94 – 1995)			
	المجموع	الذكور	الإناث	%
الأردن	70546	40737	29809	24.2
البحرين	7080	3093	3987	56.3
تونس	102682	58452	44230	43.1
الجزائر	238427	135794	102633	43.1
سوريا	141185	78135	63050	44.6
ليبيا	144381	77244	67137	46.4
مصر	590302 سنة (93-94)	370282	220020	37.2
المغرب	242053	142421	99632	41.1
اليمن	80605	70172	10433	12.2

المصدر : محمود بوسنة، نقلا عن (إحصائيات الألسكو 1996 (بالتصرف)).

جدول رقم (3) : يبين رأس المال البشري في البلدان العربية .

	ترتيب التنمية البشرية	معدل معرفة القراءة و الكتابة (%)	متوسط سنوات الدراسة	علماء وفنيون لكل ألف نسمة	علماء و فنيو البحث و التطوير لكل عشرة آلاف	نسبة الخريجين الجامعيين إلى فئة العمر المقابلة
سوريا	81	65	4.2	3.6	-	4.0
العراق	96	60	4.8	3.6	-	-
الأردن	99	80	5.0	-	1.3	5.6
لبنان	102	80	4.4	-	-	2.9
ليبيا	87	64	3.4	11.6	-	-
تونس	93	65	2.1	1.4	-	0.9
الجزائر	107	57	2.6	-	-	2.2
المغرب	119	50	2.8	-	-	1.1
موريطانيا	161	34	0.3	-	-	-
مصر	124	48	2.8	-	6.0	3.8
السودان	158	27	0.7	0.4	-	0.4
الصومال	166	24	0.2	-	-	-
الكويت	52	73	5.4	64.4	12.7	4.2
قطر	55	-	5.6	26.6	9.3	4.3
البحرين	57	77	3.9	43.3	-	2.3

الإمارات	67	-	5.1	-	-	1.7
السعودية	84	62	3.7	-	-	2.5
اليمن	143	39	0.8	0.2	-	0.2
عمان	94	-	0.9	6.6	-	-
معدل الدول النامية		65	3.7	8.9	3.2	1.2
معدل الدول الصناعية		-	10.0	81.0	40.5	9.4
معدل العالم		-	5.0	22.3	12.2	3.7
معدل الدول العربية		51	2.8	13.7	-	2.3

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية لعام 1993 عن مجلة الفكر، العدد 1 – 2 مجلد رقم 24، ص 93.

إن القراءة الأولية للجدول رقم (3) تبين أن نسبة الخرجين إلى فئة العمر بالنسبة لمعدل الدول العربية (2.3) هو معدل ضعيف مقارنة بمعدل الدول الصناعية (9.4)، و على إختلاف مستوى التكوين المقدم في كل من العالمين، إلا نسبة الخريجين في البلدان العربية تبقى عبارة عن رأس مال بشري يملك كفاءات و مهارات فنية تؤهله لتنمية مجتمعه لو أحسن إستثمارها،

إن هذه الحركة الدؤوبة في بناء المؤسسات الجامعية و توفير المقاعد البيداغوجية لأبناء المجتمع و تخريج أكبر قدر من الإطارات، قد عكس السطحية و قلة الجدوى و الفائدة من الإبتعاد عن الأهداف الحقيقية التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات، و هو الإسهام في عملية التنمية في المجتمعات العربية على النحو المطلوب، و هو ما جعل الإنتقادات الموجهة للجامعة تعلوا منادية بالإصلاح الجامعي و العمل على تحديث المناهج الجامعية لرفع مستوى الخريجين، و جعلهم أكثر فعالية م إكسابهم أعلى المؤهلات، لذا سيكون تعرضنا الأن إلى إشكالية الكم و الكيف للتعليم العالي و الجامعي في الوطن العربي، ثم إبراز أهم متطلبات تطوير منظومة التعليم العالي .

2 – إشكالية الكم و الكيف في التعليم العالي و الجامعي :

لقد أدى التوسع السريع للتعليم العالي في البلدان العربية، صاحبه تدهور في النوعية، و في غياب دراسات مضبوطة لنوعية التعليم في هذه البلدان، نجد أن التصريح بذلك نادرا و محتشم، عدى تعبير التعليم العالي و البحث العلمي في مصر (د.مفيد شهاب) عند تقييمه لحال التعليم العالي على الصورة التالية : " إن المستوى العام خصوصا في الكليات النظرية أقل ما يجب أن يكون عليه، و أقل من الدول المتقدمة ... ليس المطلوب الحفاظ على المستوى و لكن الإرتفاع به أيضا، لأن المستوى العام للتعليم الجامعي فعلا قد هبط، و كان المنطق أن يتحسن تدريجيا في كل عام على الذي سبقه ... بعض الكليات في مصر شهد هبوطا حادا في المستوى نظرا لزيادة الطلاب دون أن توازيها زيادة في الإمكانيات . [28]

و عليه فإن أهم العوامل التي تدعو إلى إعادة النظر في التعليم العالي في البلدان العربية ذلك التزايد الطلابي الكبير في أعداد الذين يرتادون الجامعات و المعاهد العليا، مما أدى إلى مشكلات البطالة و سواها، فكان ذلك من الدوافع الرئيسية التي دفعت إلى التفكير الجاد في ربط التعليم ربطا وثيقا بحاجات التنمية و حاجات سوق العمل، [29] و هذه إشارة موجزة لخصائص التطور الكيفي للتعليم العالي في الوطن العربي :

أ – أول خاصية ذلك التوزع للأعداد العقيرة من طلاب توزعا غير متوازن و غير ملائم لأغراض التنمية و مطالب العمالية، و هو ما قلل من فعالية التوسع الكمي الذي إنعكس على مصير خريجي التعليم العالي و الجامعي و عملهم من بطالة حقيقية أو مقنعة، مما يدفعهم إلى الإشتغال في مهن و وظائف في غير تخصصهم و تكوينهم .

ب – ثاني هذه الخصائص هي غلبة الدراسات الإنسانية على الدراسات العلمية و التقنية (حيث نجد 61 % من الطلاب سنة 1983 كانوا يختصون في الدراسات الإنسانية مقابل 39 % في الدراسات العلمية و التطبيقية)، فعلى الرغم من المجهودات الحثيثة في التقليل من هذه الظاهرة إلا أنها تبقى محتشمة .

جـ – كما تبرز خاصية خلل سياسة القبول و الإلتحاق بالجامعات كسمة تعكس فساد الصلة بين حاجات العمالة، و بين مدخلات و مخرجات التعليم العالي، و على العموم فإن المعيار الأساسي للقبول في فروع الدراسات المختلفة في معظم البلدان العربية، هو معيار مجموع العلاقات في شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا)، و هو معيار ضعيف تربويا كونه غير ملائم لحاجات العمالة، [30] و لا لرغبة الطلبة، لذا كان التفكير في معايير أخرى للإلتحاق بالجامعات و المعاهد العليا ضرورة تفرض نفسها لتحديد علامات معينة للإلتحاق بالتخصصات المختلفة أو إجراء مسابقات بعد الدراسة الثانوية للإلتحاق بالجامعة .

د – كما يأتي ضعف الإهتمام بالدراسات العليا التالية للمرحلة الجامعية كخاصية تضعف من دور التعليم العالي و في البحث العلمي، بشكل خاص، و في تكوين الإختصاصيين من خلال دراسات مرتبطة بحاجات المجتمع العربي الفعلية وثيقة الصلة بحاجات التنمية و مطالب سوق العمل .

هـ – التقصير في ميادين البحث الموجهة للتنمية و خدمة المجتمع، سواء من حيث العناية لتخريجي الجامعة، و متابعتهم بعد تخرجهم أو عن طريق تقديم أساتذة الجامعة خدمات للمجتمع خارج أسوارها.

لقد كان للمشاكل و الإختلالات المذكورة أنفا بين الكم و الكيف لمخرجات التعليم العالي و الجامعي على حد سواء إنعكاسات سلبية خاصة فيما يتصل بمدى إستجابته لحاجات سوق العمل بإعتبار هذه المخرجات مدخلات في هذه الأخير، لذلك فإن ترقية نوعيته .

شرط أساسي لنهضة المجتمعات العربية، خاصة في سياق عصر العولمة و المعلوماتية و مجاراة التغيرات المتسارعة الحاصلة في العالم، خاصة تلك المتعلقة بالمهن و الوظائف المتجددة و الجديدة، و منه تنتقل إلى أهم متطلبات تطوير منظومة التعليم العالي و الجامعي لمسايرة هذه التغيرات .

3 – متطلبات تطوير منظومة التعليم العالي و الجامعي :

حتى تتمكن الجامعات و المعاهد العربية معايشة و مسايرة التطورات الحاصلة على الساحة العالمية، و التعامل مع مفردات العولمة و تقنياتها، فإن خوض عملية التغيير في الشكل و المضمون، ضرورة تفرض نفسها، لتحقيق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر؛ و قد أجملت دراسة أجرتها منظمة اليونسكو أهم هذه المتطلبات في الأتي : [31]

- القدرة على تقديم خدمات للمجتمع، و ذلك لترسيخ العلاقة بين التعليم العالي و قطاعات الإنتاج و الخدمات.
- ضرورة ترابط برامج و آليات التعليم العالي مع أهداف التنمية التخصص المهني و الإداري و الفني، التي تستلزم أعلى مستويات التدريب .
- تطوير و تعميق برامج و أنشطة البحث العلمي و الدراسات المتقدمة لمؤسسات التعليم العالي و البحث عن التسهيلات و الموارد اللازمة خارج الحدود.

- تجديد التدريس و التعليم، بتبني برامج دراسية جديدة تناسب الإحتياجات الجديدة، و ذلك بتعظيم الإعتماد المتبادل و التعاون في هذه الدراسات، و كذا التأكيد على الترابط بين مجالات المعرفة المختلفة و القضاء على حالة التجزؤ و الإنعزالية، التي تكرس الفواصل بين مجالات العلم المختلفة، على خلاف طبيعتها المتكاملة في الأساس .
- تطوير أساليب نقل و تحويل المعرفة، من خلال التعاون بين الأقسام العلمية و المتخصصين في تقنيات التعليم عن بعد، أو " التعليم المفتوح ".
- التأكيد على ضرورة إرتباط التعليم العالي و الجامعي بحاجات العمل، في عمليات مستمرة تخلق التكامل بينها، و هذا يتطلب التركيز على المقررات و الأساليب التعليمية التي تخلق روح الدولي (العالمي) في مناهج و مقررات التعليم العالي، و توفير بيئة تعليمية تتوافر فيها سمات و معطيات العولمة.
- العناية بالنوعية و الجودة في كل عناصر العمل التعليمي، و التأهيل المتميز و المتكامل للمعلم و الأستاذ .

كما يمكن أن نشير أيضا إلى مطلب هام من مطالب تحقيق التوافق و التلاؤم بين التعليم العالي و المؤسسات المجتمعية المختلفة و هو :

المرونة على مستوى الأفراد و المؤسسات، فعلى مستوى الأفراد تعني المرونة حرية الخروج ثم العودة إلى مؤسسات التعليم العالي بأنواعها و مراحلها المختلفة، فالجمع بين خبرة العمل و الدراسة الأكاديمية يحقق أفضل النتائج المعرفية و المهاراتية للفرد و المجتمع، أما على الصعيد المؤسساتي فتعني المرونة أن يخضع هيكل المؤسسات و البرامج التي تقدمها و محتويات البرامج، للمراجعة المستمرة من قبل مجالس الإدارة، بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية و المحلية، [32] و الاستقطاب الدائم للكفاءات التي من شأنها رفع مستوى الإنتاجية بهذه المؤسسات .

و إلى حين تجسيد هذه المتطلبات على أرض الواقع، فإن التعليم العالي و الجامعي في الوطن العربي، يبقى بعيدا عن تحقيق أمال المجتمع و تقدمه و رقيه من حيث إمداده بالطاقات البشرية الكفاءة و الفعالة التي من شأنها لعب الدور المحوري في العملية التنموية، إلا أننا لا ننكر تلك المحاولات المحتشمة و في بعض هذه البلدان محاولة النهوض بهذا القطاع الحساس و العمود الفقري لكل القطاعات الأخرى؛ و على إعتبار الجامعة الجزائرية إحدى صور الجامعات العربية – مع بعض الإختلافات في السياسات التسييرية و التعليمية – إلا أن نقاط الإشتراك كثيرة، فإن التسلسل المنهجي و المنطقي يسير بنا إلى عرض – بشيء من التفصيل – لواقع التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، و التحديات التي ترفعها هذه الأخيرة لتقديم تكوين أفضل يرقى بمستوى إطاراتها ، حتى تكون هذه الأخيرة قادرة على تحمل أعباء وظائفها و تحقيق إنتاجية أفضل، و هذا ما سنحاول التعرض إليه في الفصل التالي .

الهـوامـش

1– عبد الله محمد عبد الرحمان، **النظرية في علم الإجتماع (النظرية السوسيولوجية المعاصرة)**، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 2 .

2- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم إجتماع التربية الحديث (النشأة التطورية و المداخل النظرية و الدراسات الميدانية الحديثة)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998،

ص ص (187– 188).
2- عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي(دراسة في علم إجتماع التربية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص ص (111 – 118).
4- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم إجتماع التربية الحديث**، المرجع السابق، ص 181 .
5- عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، المرجع السابق، ص 1863 .
6-المرجع السابق، ص 188 .
7- رواية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص (65 – 69).
8- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم إجتماع التربية الحديث**، المرجع السابق، ص 225 .
9- نجيب عيسى،" قضايا التشغيل و التنمية البشرية في البلدان العربية"، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 8، تصدر عن اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.
10- عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، مرجع سابق،ص (96 – 197) .
11- محمد قاسم القريوتي، **نظرية المنظمة و التنظيم**، دار وائل، عمان، 2000، ص 48.
12- محمد مصطفى الأسعد، **التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2000، ص ص (137 - 139).
13- حسن شحاته، **التعليم الجامعي و التقويم الجامعي بين النظرية و التطبيق**، مكتبة الدارالعربية للكتاب، مصر، 2001، ص .13
14 - حافظ قيسي، " التعليم العالي العربي بين حق المواطن في العلم و حق المواطن في النخبة"، مجلة عالم الفكر، المجلد 24، العدد الأول و الثاني (يوليو – سبتمبر – أكتوبر - ديسمبر 1995)، ص71.
15- حسن شحاته، المرجع السابق، ص 14.
16- محمد منير مرسي،**الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر**،عالم الكتب،القاهرة،2002،ص23.
17- باربارا ماتيرو و آخرون،**الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**، ترجمة حسن عبد اللطيف بعارة و ماجد محمد الخطايبية، دار الشروق، الأردن، 2002، ص 26.
18- شبل بدران، **التربيـة المقارنة (دراسة في نظم التعليم)**، الطبعة 3، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 248.
19- محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص ص (224 – 225).
(20) – Hakmia selma FRAIHAT, « Et si l'universite n'etait qu'un filtre ? Actualite du model d'ARROW » , les cahiers du CREAD n° 61- 3eme trimestre , Alger, 2002 , PP (109 – 110).
21- المرجع السابق، ص ص (237 – 238).
22- عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، مرجع سابق، ص ص (46– 47)
23- الطاهر كلاعي، " معوقات تدريس الفروع العلمية بالجامعة الجزائرية " (رسالة مقدمةلنيل شهادة الماجستير، علم إجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، (2002/01)، ص 40،
نقلا عن : الحسن إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، الطبعة 2، دارالرياض، الطليعة، بيروت، (ب ت)، ص ص (184 – 189).
24- محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص 217.
25- عبد الله محمد عبد الرحمان،، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، مرجع سابق، ص ص(52– 54)
26- المرجع السابق، ص 59.
27- محمود بوسنة،" تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي و مدى مساهمته في عملية التنمية "، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 13، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2000، ص 8.
28- نادر الفرجاني، " التعليم العالي و التنمية في البلدان العربية "، مجلة المستقبل العربي،العدد 237، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 1998، ص 95.
29- عبد الله عبد الدايم، التربية و تنمية الإنسان في الوطن العربي، الطبعة 2، دار العلم للملايين، لبنان، 1991، ص 267.

30- المرجع السابق، ص 274.
31- على أحمد مدكور،**التعليم العالي في الوطن العربي**،دار الفكر العربي،القاهرة،2000، ص(189-190)
32- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، " رؤيـة مستقبلية للتعليم في الوطن العربي " (الوثيقة الرئيسية)، المؤتمر الأول لوزراء التربية و التعليم و المعارف، طرابلس 6/5 ديسمبر، 1998،ص73.